المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم
اي على نفي الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن
جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد
الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي كون التقديم مفيدا للعموم دون
التاخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله
على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان التاسيس راجح لان الافادة
خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس اما في صورة التقديم فلان
قولنا كل انسان لم يقم موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام
للانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف السلب وقع … واما الاهمال
فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه
الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن
جملة افراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية
عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه متى صدق
ان المهملة بنفي القيام على ما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها دائما كان يصدق
نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان
في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة

الموضوع اما بنفي الحكم عن كل الافراد او بنفيه عن البعض مع ثبوته
للبعض واياما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد
لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم
بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان
بعد دخول كل ايضا معناه كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب
ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر ترجيحا
للتاسيس على التاكيد واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم
الانسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية المقتضية لنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم الحكم صح
ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من ان المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله
لورود موضوعها اي موضوع المهملة في سياق النفي حال كونه نكرة
غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم
الانسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد
دخول كل ايضا كذلك لكان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على
نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى اخر وذلك لان
لفظ الكل في هذا المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء
احدهما يثبت الاخر ضرورة والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب
العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)